**ملخص عن التقرير الصادر عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط:**

كانت العلاقة بين المواطنين والدولة تحكمها قواعد العقد الاجتماعي التي تقوم على مبدأ الولاء حيث تقدم الدولة خدمات إجتماعية مثل الصحة والطاقة والغذاء في مقابل القبول الشعبي العام وقبول الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية ، لكن عند فشل الحكومات في تقديم خدمات جيدة للمواطنين ومحاربة الفساد ، أدى ذلك إلى تذمر الجمهور وقد كانت الحاجة الى خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين وتمثلت في احتجاجات 2011 وما تلاها من اضطراب .

وقد أصبح المواطنون يطالبون بحوكمة فعالة بسبب تدهور أوضاع الدول العربية وإرتفاع معدلات البطالة العالية في الدول غير المصدرة للنفط مما يقف عائقا أمام النمو الاقتصادي ويسعون إلى ضرورة الوصول إلى مراكز القرار ومعالجة المكونات الأساسية للحوكمة مثل حرية التعبير والرأي ، تقديم خدمات فعالة ، بذل الجهود لمكافحة الفساد .

يشير التقرير إلى تقلص هامش الحريات المدنية في الدول العربية ووفقا لبيانات منظمة فريدم هاوس فإن جميع بلدان الدول العربية بإستثناء خمسة منها ليست حرة أي بنسبة 71في المئة ولا تعتبر أي دولة عربية حرة في حرية الصحافة والأنترنت، وتعتبر المنظمة أن الأردن والكويت ولبنان والمغرب دولا حرة جزئيا ويبين قدرة تلك الحكومات على ضبط ومراقبة اللبرلة فيها.

وقد جوبهت الإحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين برد قاسي مما دفع الحكومات إلى الحيلولة دون سعي المواطنين إلى تحقيق المزيد من الإندماج السياسي .

**1 التمثيل ،المشاركة ، الحرية : البحث عن بدائل**

هذا بالإضافة الى آليات المشاركة التقليدية التي تفتقر إلى المصداقية الأمر الذي نتج عنه فقدان الثقة بين المواطنين والحكومات ووفقا لمسح البارومتر العربي فإن ثقة المواطنين العرب بالمؤسسات العامة متدنية إلى أدنى المستويات ، حيث أن الثقة في الأحزاب السياسية ضئيلة جدا بالمقارنة مع الثقة في القضاء فهو أعلى على نحوما في بعض الدول كمصر والأردن الشيء الذي إنبثق عنه إنضمام المواطنين إلى المنظمات والجماعات غير الحكومية.

وعلى الرغم فلا زال البعض متشبت بالأمل على أساس التشارك مع الحكومة في صنع القرارات وممارسة الحريات والبحث عن وسائل بديلة لتفعيل ذلك في الواقع السياسي .

أما بالنسبة للحريات فإنها حريات منقوصة حيث سلكت بعض الحكومات سياسة اللاتسامح تجاه حق التجمع ، ففي نظام السيسي مثلا يتم القمع الوحشي لإنهاء الإحتجاجات بالإضافة إلى ذلك فالسيسي عند تسلمه زمام الحكم قد أودع بالسجن نحو 60000 شخص لمخالفات متنوعة مع ممارسة أساليب التعذيب الأكثر وحشية ضدهم.

ويبين التقرير أن أغلب البلدان العربية تتعرض صحافتها إلى الهجوم على نحو مطرد بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونيا، مما أدى إلى البحث عن تطبيقات الاتصالات والتدوينات للحصول على المعلومات وبثها.

رغم أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست بديلا عن حرية الصحافة لكنها أصبحت ضرورة مطلبية للتعبير عن الحريات والآراء حتى أنها غدت وسيلة توعوية ناجحة وعلى سبيل المثال نذكر نجاح الحملات السعودية المطالبة يقيادة المرأة على الرغم من اعتقال النظام السعودي للنشطاء السعوديين داخليا وخارجيا.

**المشاركة السياسية والنشاط السياسي :**

قاطع المواطنون الانتخابات لعدم ثقتهم بمصداقيتها وبمصداقية المؤسسات الحاكمة، حيث أن غياب القوى السياسية البديلة أدى إلى ضعف المؤسسات وعدم الثقة بها إضافة إلى عجز الأحزاب السياسية في تدبير الشأن العام وعدم القدرة على التنبؤ بالتقلبات في موقف الدولة من حرية التعبير نتج عنه تدريجيا تغيير المشاركة التي تحولت إلى الإحتجاج و المقاطعة .

أصبحت الإحتجاجات تتمحور حول موضوعات حوكمية لغياب الديمقراطية واستعيض عنها بالدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي حيث تعتبر بديلا أكثر فعالية من المشاركة السياسية الرسمية، مثلا قام المحتجون في الكامور بإحتجاز أحد مرافق الغاز والنفط وقاموا بمطالبة الدولة بتوزيع الأرباح الناتجة عنهم، أما في لبنان إنطلقت موجة من الإحتجاجات حول إدارة النفايات أثارها المقيمون في بيروت فلجؤوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي ورفعوا "شعار طلعات ريحتكم"، وفي المغرب صعدت إحتجاجات حركة الريف للمطالبة بإصلاحات إجتماعية نظرا للتهميش الذي تعرفه المنطقة. ومن الملاحظ أن الاحتجاجات أصبحت حافزا بديلا أساسيا يدفع الدولة إلى التحرك ولو بنسب مختلفة بين الدول ولو أنها حلولا مؤقتة.

اما بالنسبة للحلول البديلة التي أبرزها التقرير تمثل في ما يلي :

1- إرتقاء الفاعلين المنتخبين بأداء جهود أكبر على الصعيد المحلي لتحسين تسليم الخدمات وسيتيح ذلك للأحزاب تطوير قواعدها الشعبية والتركيز على قضايا حوكمية محلية محددة.

2\_ تعزيز العمل بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتطوير الحوكمة على الصعيد المحلي .

3- دعم الآليات التشاورية بين المجتمع المدني واللاعبين السياسيين مثل تعزيز الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية كمشاركة الشباب لإبداء آرائهم والنظر في مطالبهم وهذا يمثل عنصرا أساسيا في الحوكمة التشاركية الذي يعد مبدأ دستوريا .

ولا بد من تعامل الحكومات مع هذه المطالب بجدية حتى تسهم في تفعيل نتائج الآليات التشاورية.

4- لا يمكن للمواطنين أن يفعلوا إلا أقل القليل لمكافحة مستويات القمع العالية، فلهذا لا بد من توجيه المجتمع الدولي أصابع الإتهام إلى الدول المنتهكة لحقوق الإنسان ودعم حرية الصحافة ومساعدة المجتمع المدني على القيام بدوره في أداء مهامه.

فعالية الحكومة:

تبحث الحكومات لمعالجة تحديات تزويد الخدمة عن حلول لا تعالج قضية المساءلة الجوهرية فمثلا الامارات العربية المتحدة واجهت تحدي تزويد الخدمة ، من خلال الاهتمام بموارد القطاع العام وتقديم تدريب لجميع المؤسسات للارتقاء بالقدرات ونجاعة الخدمات اما بالنسبة لباقي الدول رغم وفرة الموارد الا أنها لا زالت تخطو خطى ثقيلة لم تصل بعد الى مرتبة النمو كما في الكويت والمملكة العربية السعودية.

يشير التقرير إلى أن بعض الحكومات العربية حققت إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم من خلال رفع مستوى الوعي وتيسير الحصول على الدواء واستكمال التعليم الإبتدائي .

إلا ان تفاوت النمو في تقديم الخدمات في بعض الدول العربية كالمغرب مثلا لا زال يعاني من التفاوت والهشاشة وبإنتشار الإحتجاجات المحلية.

تعمل الحكومتين المصرية واللبنانية على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات في البلدين مما نتج تدني مستوى مؤشر التنمية البشرية ، نفس الشيء بالنسبة للحكومة المصرية التي تقوم على توفير الأمن والاستقرار والابتعاد عن توفير تزويد الخدمات من خلال رفع الدعم تدريجيا عن القطاعات الحيوية.

وعليه ، نجد باقي الحكومات العربية تحذو على نفس النهج ، حيث يتم إهمال تحدي تزويد الخدمات والتركيز أكثر على تحقيق الأمن والاستقرار حتى ولو على حساب حقوق وحريات المواطنين .

مما خلف استياء كبير في صفوف المواطنين واحباطهم بشكل مستمر ، خاصة وأن الحكومات تخلق فجوة بين وعودها وبين ما تقوم به في الواقع .

الخدمات كتبني نظام ويقدم التقرير بعض الحلول المؤقتة للحد من عدم فعالية الحكومات في تزويد اللامركزية على الرغم من غياب الإرادة السياسية في تفويض الخدمات للجهات الإدارية الأدنى مرتبة .

ويروج إلى الحكومة الإلكترونية أو رقمنة العملية البيروقراطية لتيسير وصول المواطنين للمعلومة الحكومية لكن هذه الحلول هي مجرد إجراءات وقتية وليست دائمة في غياب المساءلة والمحاسبة .

إن غياب المساءلة السياسية والحريات المدنية واللامساواة اجتماعية في بلدان أسواق النفط العالمية هي عوامل تحد من عدم تحقيقها لرؤاها السياسية وخططها الاقتصادية .

من أجل نجاعة هذه الحلول لا بد من تفعيل دور اللامركزية في الجهات الإدارية المحلية ووجود إرادة سياسية تراقب هذا التفعيل وتسعى لإنجاحه ، وأيضا التركيز على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم لتفعيل حوكمة تدبيرية تقدر الموارد والامكانيات إضافة إلى تشجيع الحكومات للأداء الجيد للقوى العاملة ومكافئتها على جهودها.

يبين التقرير الخطورة الكبرى لظاهرة الفساد في الدول العربية الذي يؤدي إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية ويشوه النمو الاقتصادي للدولة ، لذلك لا بد من إحداث نظام قانوني محكم بما في ذلك الإفصاح عن الذمة المالية وأيضا إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد وضرورة وجود ضغوطات على القادة العرب للحد من ظواهر الفساد التي تعتبر مرضا خطيرا ينخر جسم الدول.

إن العلاقة بين الشعب والحكومة آخذة بالتغيير منذ زمن لأن الشعب أدرك حقوقه وواجباته ولا بد من إعادة الثقة اليه للحد من عدم فعالية الحكومات ودورها المسؤول في إدارة الشأن العمومي ومدى جودة الخدمات .